الى السيد رئيس المجلس الجهوي للحقوق الانسان فرع العيون

الموضوع شكاية ضد كل من رئيس الجماعة القروية التفاريتي و رئيس الجماعة القروية سيدي احمد لعروسي
سلام تام بوجود مولانا الإمام
علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه يؤسفني أن اعتبر هذه الشكاية بمثابة رسالة مفتوحة من اجل التحقيق بخصوص بعض الوظائف بكلتا الجماعتين في شهر غشت من هده السنة حيث تم التبادل فيما بينهم في واضحة النهار بمباركة السلطة الوصية التي غضت الطرف عن ما يجري من خروقات للدستور الجديد في ظل دولة الحق و القانون . ومع العلم انه تم التستر على هذه الوظائف حتى اكتملت الطبخة بين الرؤساء و الأعضاء و تقسيم الكعكة مستغلين الفترة الصيفية لخرق القانون دون إشعار مسبق و دون مباريات ومع العلم أن الحكومة الحالية أكدت في مرسوم وزاري ان التوظيف المباشر تم إلغاءه و اعتماد معيار المبارة كشرط للولوج إلى الوظيفة العمومية و ضرب بالحائط كل الخطابات الملكية حول الحكامة الجيدة والاهتمام بالفئات المهمشة و الفقيرة من أبناء مدينة السمارة فلم تكفيهم سنوات من نهب متواصل لأموال الشعب والتزوير في الميزانيات عقودا من الزمن المتواصل كلما شاؤا وكيفما شاؤوا دون رقيب او حسيب .
وقد ألحقت هده التوظيفات أضرارا مادية و نفسية كبيرة لكافة المعطلين وللكافة جمعيات المجتمع المدني مما خلف استياء عميقا لدى السكان الذين يئسوا من هدا النوع من التلاعبات اللانسانية ويئسوا من طرح مشاكلهم على مختلف السلطات دون جدوى إلى حدود فقدان الثقة في الإدارات العمومية المحلية وفي المسؤولين الذين تعاملوا بالصمت لتورطهم في التوظيفات الا قانونية .
ويرجى منكم إيفاد لجنة لعين المكان قصد تقصي الحقائق و العمل على صيانة حقوق الناس و اتخاذ الإجراءات التي ترونها مناسبة ضد المفسدين وكل من سولت له نفسه التلاعب بمصير السكان العزل لإرجاع ثقتهم في مؤسسات الدولة وفي الكفاءات التي تضحي من أجل سعادتهم.
وتقبلوا سيدي فائق التقدير و الاحترام.
و السـلام
نسخة إلى الديوان الملكي .
نسخة الى وزير العدل و الحريات .
نسخة الى رئيس المجلس الوطني للحقوق الإنسان .
نسخة إلى الإعلام الالكتروني و المكتوب .
.

http://sahranews.com/news7338.html

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

215917

يتقدم عبد العزيز بن كلثوم، الحامل للبطاقة الوطنية رقم Y401994 بشكاية إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطالبه فيها بالقيام بالإجراءات اللازمة من أجل إعادة النظر في قضيته.

وحسب ما ورد في نص الشكاية التي توصلت «المساء» بنسخة منها، فإن فصول القضية تعود إلى تاريخ 2012/09/01 حيث كان عبد العزيز بن كلثوم يعمل لدى المشتكى بهم بأجرة شهرية تبلغ 1000 درهم مقابل القيام بأعمال فلاحية وكذلك البناء، لكن في التاريخ السالف الذكر قام المشتكي المسؤول عن أداء أجرته بأداء المبلغ المدين به لكن رفض حسب ما ورد في الشكاية الشيء الذي أدى إلى وقوع شجار بينه وبين المشتكى بهم انتهى بضربة على رأسه بعصا كبيرة سقط بعدها أرض وبدفعه على سلاليم البناء.

وبعد نقل المشتكي إلى المستشفى الإقليمي بقلعة السراغنة تم نقله إلى مستشفى ابن طفيل بمراكش حيث مكث 17 يوما في غرفة الانعاش، إذ اتضحت إصابته بكسر في رجليه وعموده الفقري إضافة الى ضربة في رأسه منح على إثرها شواهد طبية حددت العجز في 120 يوما.

وأوضح نص الشكاية أن المحكمة الابتدائية بقلعة السراغنة أصدرت حكما بالبراءة في حق المشتكى بهم لهذا يلتمس المشتكي إعادة النظر في قضيته المعروضة على محكمة الاستئناف في مراكش.

المُعتصِمون ومَجلس حُقوق الإنسَان ومَكرُ التاريخ...

٢١٥٩/١-٤

النقيب عبد الرحيم الجامعي

على الرصيف وأمام باب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعتصم العشرات من ضحايا سنوات الجمر ممن انتزعت منهم فيالق القمع من عهد نظام الحسن الثاني سنوات شبابهم، وممن زجرت بهم الأحكام الجائرة لعقود طويلة داخل أسوار السجون، إلى أن خرجوا وفوق رؤوسهم كرامتهم، ووراءهم تاريخ من العذاب والمعاناة والجروح، وأمامهم مستقبل مظلم غامض وآمال تتقاذفها الحيرة والتساؤلات...

على الرصيف وباب المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقف معتقلون سياسيون نهارا وينامون جوار المقابر ليلا، تهدهم وتهينهم فيالق قمع وزير الداخلية، وتتتبعهم أعين المراقبة والتجسس، ليذكروا من جديد وللمرة الألف، بأن ملف ماضي الانتهاكات لا زال مفتوحا حتى بعد تقديم تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة للملك، وليذكروا بأن الحكومات، التي تولت سياسيا تنفيذ توصياتها، قد تبرأت من التزاماتها، وليشهدوا، إذا ما كان الأمر يحتاج لشهادة، بأن ملفات المئات من الضحايا لم تفتح قط وبأن المجلس رفض قبولها بدعوى فوات أوانها، وبأن جبر الضرر لا زال حُلما، وبأن تسوية ملفات المئات منهم لم يبرح مجال الأماني والترقبات، وبأن الإدماج الاجتماعي محدود ولم يستفد منه الجميع، وليُعلنوا بأننا كلنا -هيئات سياسية وحقوقية ومواطنين... وغيرنا- كلنا مذنبون في حقهم بالتماطل وبالصمت وبطمس الذاكرة، وكلنا نجر مصيرهم إلى القبر والإقبار في الأقبية، وكلنا نتفرج على الاستخفاف الحكومي والعنف المعنوي الذي تمارسه في حقهم الدولة بإصرار وبقصد، وكلنا نلتمس العذر من غير حق لمجلس حقوق الإنسان، وهو الذي يجب أن يعتذر إلى الضحايا وأن يتحمل وزر سياسته المتضامنة مع سياسة حكومة قطعت أواصر علاقاتها بواجب تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

هذه الحالة القائمة الملموسة للمعتصمين من المعتقلين السياسيين السابقين، هي الحالة التي خلفها دُهاة الدولة وذكاء المخزن والتماسيح من دوائر النفوذ، هؤلاء الذين دافعوا عن شعار «العدالة الانتقالية» الذي صُرفت للدعوة والدعاية له أموال وجهود وأوقات، لينتهي إلى الخاتمة الكبرى، وهي منع التوصل والوصول إلى الحقيقة عن سنوات الجمر، والوقوف ضد معرفتها كاملة بكل بياناتها ومعالمها وشخصياتها وظروفها، وفرض صياغة ما يشبه ميثاق الدولة التاريخي تحت عنوان «نظام الإفلات من العقاب» الذي رسخه بعض المثقفين والسياسيين والحقوقيين بمبررات وبأخرى، والذي سمح للجناة من المسؤولين عن جرائم الانتهاكات المنهجية والخطيرة لحقوق الإنسان من قمة الدولة إلى قواعدها الدنيا، بالتمتع بعدم المساءلة القانونية والملاحقة القضائية وبالإفلات من العقاب ونيل نصيبهم من الجزاء.

إنه مكر التاريخ، التاريخ الذي انقلب على مدرسة العقل والمعقول، ليصبح الضحايا جناة لأنهم طالبوا فقط بالحفاظ على إنسانيتهم وتخفيف معاناتهم ومعاملتهم كمواطنين، وليصبح الجناة مُمجدين يتقلدون المهام والمناصب وتُمنح لهم الصفقات والتسهيلات والقروض وبحسب لهم الحسابات، بما في ذلك منع متابعتهم وضمان الحماية لهم.

إن المعتصمين اليوم من المعتقلين السياسيين أمام بوابة المجلس، هم معتقلون بشكل أعنف، فهم معتقلون إنسانيا بسبب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك أمام موقفه الصامت عن إيجاد الحل لهم والبت في مطالبهم والاعتراف لهم بحقوقهم، وهم كذلك يقضون عقوبة أخرى عقوبة بسبب استعادتهم لحريتهم بعد السجن لأن وضعهم اليوم أقسى من وضعهم أمس في السجون، وأخيرا فهم معتقلون كذلك على ذمة الثقة والأمل والمستقبل وكلها صمام قوتهم والمتنفس الذي يشعرون من خلاله بأن لديهم رسالة في هذا الوطن.

إن الاعتصام أحيانا والإضراب عن الطعام أخرى، من طرف المعتقلين السياسيين السابقين والمعتقلين السياسيين الموجودين حتى اليوم في السجون، يعني، في لغة حقوق الإنسان، أن الدولة والحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يعيشون أزمة عميقة، وهي أزمة العجز عن التصدي ووضع حد لأسباب ومظاهر وعلامات انتهاكات حقوق الإنسان، والعجز عن التصدي للمناورات التي تحاك ضد الضحايا من قبل المعادين لحقوق الإنسان.

وعليه، مخطئ من يعتقد أن ملف ماضي الانتهاكات قد طوي، ومخطئ من يقول إننا انتصرنا بعد تقديم تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، بل إن عدم تنفيذ العديد من التوصيات، بما فيها ما يطالب به المعتصمون أمام المجلس الوطني اليوم من تسوية للأوضاع الإدارية والاجتماعية وغيرها، وهي مهمة بالنسبة إليهم ولا شيء بالنسبة إلى الدولة وسياستها يُدلل على أننا هُزمنا، وهُزم في مقدمتنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد أن أصبح يتحصن خلف قضبان من حديد أمام الضحايا، مُحاطا بحراس أشداء مُسلحين بنظرات حادة قاسية، وأصبحت أسواره كأسوار سجن تاريخي عتيق، لما أضحى المعتصمون خارج القضبان أمامه ينتظرون يوم يُطل على مشاكلهم ويستمع إلى معاناتهم ويحلها لوقف تداعياتها.

تتمة ص 04

المعتصمون ومَجلس حُقوق الإنسَان ومَكرُ التاريخ...

عبد الرحيم الجامعي
تتمة ص (01)

لا بد من أن تتوقف الحرب الباردة التي تشنها الدولة، بشكل أو بآخر، ضد الضحايا من المعتقلين السياسيين السابقين، ولا بد أن تقتنع الدولة وحكومة الدولة بأنه لا يمكن الاستمرار في الانتقام منهم، ولا بد من التعامل مع قضاياهم بالجدية والمسؤولية، ولا بد للدولة من أن تفهم أن استمرار تعنيف المشهد الحقوقي والدفع باتجاه تفجيره سيرفعان من درجة حرارة الشارع واتساع رقعة الاحتجاج، ولن ينفعها في ذلك التوسل إلى القمع لأن القمع والإهانة لم يعودا لغة العصر لأنها سلوك ينتمي إلى جاهلية القرون الغابرة، ومن مصلحة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن ينتصر للضحايا، ومنهم المعتصمون، وللفاتهم، وأن يتحرر من ضغط الدولة والحكومة والبروتوكول، ولا بد له من أن يلعب ورقة الوطن والمواطن لكسب المصداقية الداخلية قبل ورقة الصورة البراقة للواجهة الخارجية والمنتديات العالمية، لأن مصداقية المجلس لا تقوم على الرياء الحقوقي ولا على المداعبة السياسية للضحايا لينامو في اطمئنان في صف الانتظار اللامنتهي، فمن العار أن يكون أمام مقر مجلس حقوق الإنسان معتصمون يحتجون على مجلس حقوق الإنسان لأنهم محرومون من حقوق الإنسان، فالكبار مثل الفنان الساخر كوليش COLLUCHE يسخر حين يقول:

Dieu a dit : "Je partage»
en deux, les riches auront
de la nourriture, les pa –
«vres de l'appétit

الجمعة 16 شوال 1434 هـ 23 اغسطس 2013 العدد 12687

معتقلون سياسيون سابقون يعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب

انتقدوا تجميد حكومة ابن كيران ملفات تعويض وجبر ضرر ضحايا الانتهاكات

أبناء معتقلين إسلاميين يتظاهرون أمام مقر المجلس المغربي لحقوق الإنسان بالرباط أمس (تصوير: منير محيميدات)

الدار البيضاء (المغرب): «الشرق الأوسط»

بدأ العشرات من المعتقلين السياسيين السابقين خلال «سنوات الرصاص» (يساريون وإسلاميون)، أمس اعتصاما مفتوحا أمام المجلس المغربي لحقوق الإنسان في الرباط للاحتجاج على ما اعتبروه تجميدا وتعطيلا لمعالجة ملفات التعويض وجبر الضرر الخاصة بهم منذ تولي حكومة عبد الإله ابن كيران تدبير الشأن العام في البلاد. وتضم هذه المجموعة أعضاء في «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف»، وهي جمعية لضحايا الانتهاكات تكونت في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، في سياق المصالحة التي أطلقها الملك الراحل الحسن الثاني. كما تضم مجموعة أخرى من المعتقلين السياسيين الذين لم يسبق لهم الانضمام إلى «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف».

وتختلف هذه المجموعة عن «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف» في أنها ترفع مطالب اجتماعية صرفة تركز على التعويض المادي وجبر الضرر الفردي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فيما يرفع «المنتدى» مطالب ذات أبعاد سياسية مثل المطالبة باعتذار الدولة عن الانتهاكات السابقة، وجبر الضرر الجماعي.

وشارك في انطلاق الاعتصام نحو 70 معتقلا سابقا، من بينهم يساريون ينتمون إلى الجماعات الراديكالية التي انتهجت الكفاح المسلح لقلب النظام في عقد السبعينات، وإسلاميون ينتمون إلى حركة الشبيبة الإسلامية المغربية، من بينهم أحمد شهيد، الذي قضى 25 سنة مسجونا، وقتل خلالها أحد حراس السجن خلال محاولة فرار، وجرى الإفراج عنه عام 2008. كما يضم أعضاء في المجلس الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف.

ومن أبرز مطالب هذه المجموعة استكمال التسوية الإدارية للمعتقلين السابقين الذين تقرر دمجهم في وظائف، خاصة في قطاع التعليم، تطبيقا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وحل مشكلة التقاعد بالنسبة للمسنين، وإدراج لائحة جديدة من المعتقلين السابقين الذين لم يشملهم جبر الضرر الفردي في السابق.

وقال سعيد كنيش، عضو لجنة تنسيق المعتقلين التابعين لهيئة الإنصاف والمصالحة: «قررنا الدخول في اعتصام مفتوح بعد أن لاحظنا تجميد ملفنا منذ تولي الحكومة الحالية مهامها»، مشيرا إلى أنه إذا لم يفلح الاعتصام في تحريك مطالبهم، فسينتقلون إلى «أشكال احتجاجية أخرى». وقال كنيش لـ«الشرق الأوسط» إن عددا من المعتقلين الذين جرى توظيفهم لم تتم تسوية أوضاعهم الإدارية بعد. وأضاف: «نطالب بتسوية أوضاعهم الإدارية بأثر رجعي، أي منذ اقتراف الانتهاكات».

.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12687&article=740932&feature=#.UiWwntJWx8E

آفاق التنمية بحوض كير بالجنوب الشرقي المغربي

لحسن ايت الفقيه
الحوار المتمدن-العدد: 4203 - 2013 / 9 / 2 - 22:20
المحور: حقوق الانسان

احتضن قصر أولاد علي، بجماعة واد النعام ببوذنيب، غير البعيد عن الشريط الحدودي، المبين في خريطة أطلس بخط متقطع، والفاصل بين المغرب وأرض ظلت تحت إشراف الإدارة الجزائرية، ندوة سمتها «واقع حوض كير وآفاق التنمية به». والندوة واحد من فقرات برنامج المهرجان الذي نظمته جمعية إعادة بناء قصر أولاد علي وتنميته هذه السنة تحت شعار «الثقافة الشعبية دعامة أساسية للتنمية البشرية» ابتداء من يوم 29 من شهر غشت 2013 إلى الفاتح من شهر شتنبر 2013. والمهرجان المذكور دورته ثانية، أتى «لتثمين الثقافة غير العالمة لوادي كير والحفاظ عليها، والتعريف بها لتكسبها الأجيال المقبلة»، كما ورد في الورقة التأطيرية للمهرجان. وكان مفيدا أن يستصحب الحفظ والتثمين مفعولا آخر، مرغوب فيه، من الثقافة ألا وهو التنمية والسياحة، بما هما من الرهانات والتحديات التي «تعمل جمعية إعادة بناء قصر أولاد علي وتنميته من خلال أنشطة نوعية وندوات تكوينية، يؤطرها نخبة من الأساتذة والباحثين» لتحصل ملامسة كل الجوانب ذات الارتباط بتنمية حوض كير.

أريد للندوة «واقع حوض كير وآفاق التنمية به» أن تصادف الأمسية الأخيرة من المهرجان ليوم الفاتح من شهر شتنبر 2013، وأن يدعى لتأطيرها ثلاثة أساتذة بثلاث مداخلات:

- لحسن أيت الفقيه بمداخلة «كير: المفهوم والخصوصيات»
- مولاي امحمد بن الشريف بمداخلة «أي مكانة وأي دور لبوذنيب في حوض كير»
- يوسف قروي بمداخلة «آفاق التنمية في حوض كير»

ودعي لحضور افتتاح الندوة، التي سيرها الأستاذ الفاضل مصطفى لفضيلي، السيدة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات، لتلقي كلمة داعمة للمهرجان وللحقوق الثقافية بالمنطقة، وقطعت على نفسها أنها داعمة في الحال والمآل كل نشاط يتقاطع واهتمام اللجنة، عبرت فيها عن سعادتها لحضور فعاليات الدورة الثانية لمهرجان قصر أولاد علي، كما شكرت اللجنة المنظمة على توجيهها الدعوة إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات. وقد حضرت لتمثل اللجنة المذكورة، بصفتها رئيستها، منذ تنصيبها يوم الإثنين 23 من شهر يناير 2012 بمدينة ورزازات. واغتنمت الفرصة، ما دام حضورها هو الأول من نوعه، لتعرف باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات وبآدائها. وبعد سردها للسياق الذي أحدث فيه المجلس الاستشاري وبعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه، ودت أن تعبر عن الاستعداد للتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني ببوذنيب في المستقبل.

وضمن الافتتاح مداخلة مدير المهرجان السيد عبد الرحيم دحاوي الذي رسم فيها مسار المهرجان وقال إنه صرخة تروم الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة المهمشة والمنسية، ذلك أن المنطقة التي ينظم فيها المهرجان قريبة من الشريط الحدودي، وتمنى أن توحد جهود الفاعلين بغية رفع التهميش والإقصاء للمنطقة

مداخلة «كير: المفهوم والخصوصيات» ركزت على ست عناصر:

- واد كير والطوبونيميا المغربية والأفريقية

أوصاف واد كير في الرحلة العياشية، لأبي سالم العياشي

إقليم كير.

- حوض كير والجنوب الشرقي
- كير شريط جيوبوليتيكي
- كير معقل من معاقل الثقافة المغربية
- كير والتقطيع الإداري

كير كلمة أمازيغية وردت في المصادر الكلاسيكية في القرن الأول الميلادي حيث أشار إليه المؤرخ اللاتيني بلين الأكبر. وتعني « «Ger بالأمازيغية صوت الماء ومن ذلك «أغرور» أي الغرب والدالية. وهناك «فم غيور» أي المكان الذي بني فيه سد الحسن الداخل. ومنه أيضا «إغرغر» أي الجداول التي تصب ماءها في الفلوات.

ويبدو أن كير هو الواد الذي يصب ماؤه في الصحراء وأمره هو كذلك.

وكان كير أكثر حظا من واد زيز الذي لم يعلم اسمه إلا في وقت متأخر، وقد عرضت وثيقة عثر عليها في أرشيف الزاوية الوكيلية بحوض زيز تعود إلى سنة 1156 هجرية/1743 ميلادية في متنها أن «مولاي عبد القادر بن اسعيد الحسني من زاوية سيدي قاسم القاطن قرية تزوكة بأعلى واد مدغرة» حاز ملكا لا يعنينا مضمونه، بقدر ما يعنينا أن الواد واد مدغرة وليس واد زيز.

وشهرة واد كير ما برح اسم أفريقيا يرجع إلى سكان الكهوف (troglodyte)الذين تحدث عنهم بلين الأكبر المذكور، وهم سكان واد كير. ولا يزال كهف العزيزة شاهدا على آثار العصر الحجري.

ومن خصوصيات المنطقة، فضلا عن احتضانها المواقع التاريخية القديمة الكهوف، والمدافن التلية (التومولي tumuli)احتضانها قرية قائدية تازكارت أو «تزوارت» من «أمزوار» بالأمازيغية، أي: القائد. وهناك أيضا طوبونيميا السلم والتمرد بواد كير، فقرية «تافنداست» تعني القرية المتمردة من «أفندوس» بالأمازيغية، وهناك «أيرارن» أي الأبطال. وفي حوض كير قبيلة «إفرتوماش» وتعني «احتضنه أخوك» وهي رمز السلم.

ووردت أوصاف واد كير في الرحلة العياشية لأبي سالم العياشي بما مفاده «ثم ارتحالنا من هناك وبلغنا وادي جير ضحى، وهو واد كبير أفيح، ملتف الأشجار، قليل الأحجار، كثير المرعى، غمض المسعى، يجتمع إليه السيول من المسافات البعيدة، ولا تصل إلا بعد أيام عديدة، وابتداؤه من ناحية بلادنا[أي جبل العياشي] وعليه قرى ومزارع، ويمتد كذلك إلى ناحية الصحراء». وتضمنت المداخلة نصوصا أخرى مقتطفة من «الرحلة» وردت فيها «الساورة» و «أجلي» و«توات».

واكتشف واد كير، فضلا عن أبي سالم العياشي، المستكشف الألماني جيرهادر ولفس وأعد تقريرا مفصلا عن المنطقة ما بين 1862 و1864 استغرق تافيلالت، وفيجيج، والقنادسة، والتوات. ولم ترد في الأدبيات الفرنسية أي نعت للمنطقة، ما عدا كونها أرض غير محروثة ذكرت في المادة 4 من اتفاقية لالة مغنية سنة 1845 ميلادية.

ولقد نعتت المنطقة، بعد ذلك بالجنوب الشرقي سنة 1968، نعتها المؤرخ الألماني روس إ.دان ترجم إلى العربية تحت عنوان (المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي –المواجهة المغربية للأمبريالية الفرنسية). والجنوب الشرقي في نظر روس إ.دان يمتد من الأطلس الصحراوي إلى شرق زيز، ويضم نهر زوزفانة، والساورة. ومن المفيد إبعاد السياسة عن الثقافة، وتناول الجنوب الشرقي كوحدة ثقافية تضم كير بما هو امتداد للساورة والتوات. وظهر الجنوب الشرقي المغربي في متن تقرير مشروع الجهوية المتقدمة فاقترح يضم الأقاليم الرشيدية، وتنغير، وورزازات، وزاكورة.

ويعد كير واحدا من معاقل الثقافة المغربية الأصيلة: فهناك زاوية القنادسة بواد كير مؤسسها محمد (فتحا) بن بوزيان في القرن الثامن عشر، ويمتد مجالها من بني تجيت إلى حدود بني يطي كما أورده الباحث الفرنسي كنفاي. وهناك زاوية سيدي بن عبد الرحمان السهلي قرب مركز بوذنيب، تأسست في القرن السادس عشر على الطريقة الشاذلية، ولم يكن للطريقة تأثير على الأعراف.

عرفت المنطقة خللا في التقطيع الإداري. ففي البدء خضعت للتنظيم القبلي، وابتداء من سنة 1900 ظهر السيد محمد أفقير شيخا للجماعة وصفه روس إ.دان بأنه غني ودبلوماسي لنزوعه الدائم نحو الانفتاح. ولما التقى مع الفرنسيين في مناسبات كثيرة، وأعلن معهم السلم، ظهر باشا مركز بوذنيب ابتداء من سنة 1912. ويستقصى من التاريخ أن المنطقة تضررت من آداء عائلة أفقير، ومن عوامل أخرى فتعرضت للتهميش، وأضحى حوض كير مجزأ بين أقاليم فجيج، وميدلت، والرشيدية.

وتناولت المداخلة الثانية «أي مكانة لبوذنيب وأي دور له في حوض كير؟ » ملاحظات قبلية من ذلك أن «الحديث عن مكانة بودنيب ودوره المستقبلي في منطقة حوض كير يتطلب استحضار عناصر قوة هذا المجال المرتبطة أساسا بالموقع الجغرافي، وخصوصية تاريخ هذه المنطقة وتنوعها الثقافي ومؤهلاتها الطبيعية، بما هي مدخل لخلق تنمية حقيقية في منطقة حوض كير» . ذلك أن التركيز على مركز بوذنيب في حوض كير ينبع من الإيمان العميق والاقتناع الراسخ بتوافر المنطقة على إمكانيات تؤهلها لتلعب دورا رياديا في تنمية المجال . وإن «الحديث عن حوض گير ينبع من القواسم التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي يختزنها الحوض، القواسم التي جعلته مجالا منسجما تاريخيا»، أو بالأحرى، وحدة سوسيومجالية متجانسة.

إن مستقبل الحوض الواعد مؤسس على التاريخ، فبمجرد بروز «طلائع الغزو الاستعماري الفرنسي في أفق الحدود الجزائرية المغربية تعالت صيحات الفئات المتنورة بالتنديد بتحركات فرق الغزو، التي دأبت على استفزاز قبائل الحدود، والتحرش بالأرض المغربية، وارتفعت بموازاة ذلك، صيحات استنهاض الهمم، والدعوة للجهاد المقدس في جو مشحون بعقيدة دينية، تطلعت فيها الزاوية الدرقاوية بقيادة شيخها سيدي محمد العربي في مرحلة أولى، ثم بعد ذلك مولاي احمد السبعي، الذي قاد المقاومة في منطقة الجنوب الشرقي عموما، وفي بوذنيب خصوصا، طيلة العقدين الأولين من القرن العشرين»

ولا غرو، فقد انخرطت في «المقاومة قبائل متطوعة من أيت شغروشن، وأيت ازدگ، وأيت مرغاد، وأيت يوسي، وأولاد الناصر، وأولاد جرير، والشرفاء، وذوي منيع ...وانطلاقا من بوذنيب كانت تنطلق فلول المقاومين بقيادة مولاي لحسن السبعي، حيث عرفت المنطقة معارك دامية أبسل فيها المقاومون كمعركة بني وزيم ومعركة أغزديس [اسم مكان] ومعركة الكارة ومعركة العطشانة ومعركة مسكي ....ومن ثم شكلت بوذنيب مهد للمقاومة ضد الاستعمار في مرحلة متقدمة».

ولقد أهل الموقع الجغرافي الإستراتيجي، بجانب الطريق الوطنية رقم 10 الرابطة بين الرشيدية ووجدة، بوذنيب لتصبح مدخل جهة الجنوب الشرقي من الناحية الشرقية، وحلقة وصل بين تافيلالت، والجهة الشرقية. فوق أنها تتموقع على الشريط الحدودي مع الجارة الجزائر. ورأى المتدخل أن هناك متطلبات تقضي تعزيز هذا الموقع كتعبيد الطريق الرابطة بين بوذنيب وأرفود عبر حسان، وتعبيد الطريق الرابطة بين بوذنيب وبني تجيت عبر تازكارت، ومد شبكة للسكة الحديدية من بوعرفة إلى الرشيدية ونحو مكناس عبر بوذنيب، وفتح الحدود بين المغرب والجزائر لإعادة تنشيط طريق بشار- بوذنيب، وتجاوز التوترالسياسي بين الجارتين التي تربط بينهما امتدادات عائلية وتجارية. وهناك عوامل أخرى أساسية أهلت، من قبل، مركز بوذنيب ليحتضن باشوية سنة 1912، والباشوية، نسبة إلى الباشا، وهي كلمة تركية تفيد القائد، أي وحدة إدارية ترابية. ترأس باشوية بوذنيب كما سلفت إليه الإشارة محمد افقير وهو شخص تاريخي وصفه روس إ. دان. و كانت بوذنيب وقتها مركزا تجاريا مهما «ابتداء من عام 1905 بإحداث خط السكة الحديدية على طول الحدود الجزائرية فاستقطب هذا الحدث ساكنة قبائل تافيلالت، كما زاد من هذه الأهمية الاقتصادية، تحرر المعاملات التجارية تصديرا واستيرادا بين تافيلالت والجزائر، فضلا عن انخراط قبائل ذوي منيع وأولاد جرير في هذه التجارة، إذ كانت هذه القبائل تتنقل بين بني ونيف وبشار وتقوم بدو الوساطة التجارية بأسواق الجهة الجنوبية الشرقية إلى جانب التجار المتنقلين الذين يعرضون منتوج الشاي والسكر والأثواب بقصور المنطقة. كما كان بوذنيب محطة تجارية على واد كير، كان ازداد الرواج بها أواخر العقد الأول من القرن العشرين بعرض سوقه لأشكال السلع التي يشترك في بيعها اليهود والجزائريون». وهي — بوذنيب- بوابة المنطقة من الناحية الشرقية لأنها «صلة وصل بين بشار والعين الصفراء من جهة وتافيلالت من جهة أخرى، كما كان هدفا للقوات الفرنسية الاستعمارية نظرا لموقعه الإستراتيجي من جهة، ولكونه منطقة عسكرية مشرفة على حوض كير من جهة أخرى، اذ ركزت القوى الاستعمارية على إخضاع هذه المنطقة لكون هذا الإخضاع سيسهل استعمار تافيلالت التي شكلت دلالة رمزية بالنسبة للمغاربة والفرنسيين». ووردت في المداخلة مؤهلات أخرى، فلاحية كتوافر أرضين شاسعة صالحة للزراعة، و موارد مائية مهمة تتجلى في وجود أكبر فرشة مائية بالإقليم . وباختصار، أصبحت المنطقة تجلب استثمارات خارجية ضخمة، كمشروع رياض تافيلالت وغيره... وسد الغابة الذي قد يسقي مساحة فلاحية مهمة وسيحول المنطقة إلى أهم مزود للإقليم من الخضروات والزيتون والتمور الجيدة ... في السنوات المقبلة. ولم يخف المتدخل طموحه إلى بناء سد قدوسة الذي ينتظر السكان إخراجه إلى الوجود، ليسقي مساحة مهمة، ويساهم في إنعاش الغطاء النباتي، والفلاحة المحلية، وحماية المنطقة من الفيضانات، وهناك عوامل ثانوية أخرى وردت بالإشارة في المداخلة.

وباختصار تتوافر بوذنيب على إمكانيات فلاحية وسياحية وطبيعية وجغرافية تؤهلها لكي تقوم بدور طلائعي مستقبلا، واحتلال موقع متقدم منافس للنطاق الجيوسياسي، والتوسع العمراني الموازي في الجارة الجزائر، لكن ذلك يتطلب تأهيل المدن المتموقعة في الشريط الحدودي وخلق تنمية حقيقية بها، وحل الصراع القائم بين المغرب والجزائر، مما يفتح المجال لكي تقوم هذه المدينة بدور استراتيجي في المنطقة، واستثمار الإرث والحضور التاريخي لمنطقة حوض كير والعلاقات الاجتماعية التاريخية بين قبائل الحوض وتثمينها. وإنه من المفيد تدخل الدولة لجبر الضرر الجماعي للمنطقة، وإحداث عمالة في حوض كير(عاصمتها بوذنيب)، وتنمية الشريط الحدودي المحاذي للجزائر، خصوصا بمواضع مجاورة لبوذنيب. ولا يجب إغفال التمييز الإيجابي لمنطقة بوذنيب لتتبوأ مكانة خاصة في مشروع الجهوية الموسعة، والبرنامج الحكومي، وفي الاستفادة من صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التنمية الاجتماعية.

ومن الصواب إحداث وكالة حوض كير للتنمية، ودعم النسيج الاقتصادي، والرفع من مستوى عيش الساكنة، وتأهيل المجال الحضري للرفع من جانبه التنافسي، وتحسين أدائه، وتقوية قدراته على استقبال الاستثمار والمشاريع التنموية، ودعم الكفاءات المحلية، وتنمية الموارد البشرية الذاتية للجماعة، وتقوية الحكامة.

وكانت «أفاق التنمية في حوض كير» مجال المداخلة الثالثة التي ألقاها وفسر عناصرها السيد يوسف قروي عن جمعية أصدقاء الأرض ببوذنيب. ود في مستهلها لو ينطلق من الدستور الجديد، لما له من وقع كبير على المساهمة «في بناء الدولة الديموقراطية والحديثة، وذلك من خلال العديد من المقتضيات التي ترمي إلى تعزيز اللامركزية، واللاتمركز، وبناء نظام جهوي لجهوية متقدمة، طمعا في تقوية ديموقراطية القرب، وترسيخ الديموقراطية التشاركية». وفضلا عن ذلك، حمل الدستور الجديد مهام المجتمع المدني لما مكنته بعض فصوله من«لعب الدور كاملا إن على مستوى بناء الحكامة المحلية أو المبادرة التشريعية». وحاول المتدخل الانتقال من المقتضيات الدستورية ذات الارتباط بالمجتمع المدني، بما هو شريك في وضع السياسات في إطار تنمية مستدامة إلى ما هو محلي وبالضبط «آفاق التنمية في حوض كير». ورأى المتدخل مفيدا استحضار ما لهذا الحوض من مؤهلات وإمكانيات يكمن بعضها في موارده البشرية، والاقتصادية: التمور، والزيوت، والخضر، وبعض الفواكه، فضلا عن اللحوم الحمراء،... والثقافية التي قوامها التواصل الثقافي بين السكان والتاريخ.

إن العوامل المشار إليها ما فتئت تقوي بالمنطقة وحدات سوسيوثقافية متجانسة مما يحتم دعمها وصيانتها بإحداث إقليم إداري بالحوض، يكون من شأنه أن يستصحب معه «أوراش التنمية، إن على مستوى البنية التحتية، أو على مستوى خلق فرص الشغل للشباب، أو على مستوى توسيع الشبكة الطرقية، وخلق مسالك أخرى تسهل عملية التواصل والاتصال». وكلما تقوت البنية التحتية كلما حَسُنت خدمات السياحة وخاصة الداخلية منها. ورأى المتدخل، مزكيا ما أشار إليه زميله في المداخلة السابقة، أن في «بناء سد قدوسة، وبعض السدود التلية اللائقة بمواضع في أسرة الأودية روافد كير» الحل الأنجع «لإنقاذ الواحات، وتوفير الخزان الكافي لإحياء منابع المياه، ودعمها، بما هي مغذية السواقي والخطارات باستمرار». وإن كل ذلك سيمكن من «توسيع الحزام الأخضر». واسترسل المتدخل في سرد المؤهلات، من ذلك، أن حوض كير تغطيه إداريا عشر جماعات قروية وخمسة مراكز حضرية، بوذنيب، وكرامة، وتالسينت، وبني تجيت، وبوعنان، موزعة على ثلاثة أقاليم إدارية سلفت إليها الإشارة.

وود المتدخل لو ينادي من منبر مهرجان قصر أولاد علي كل الفاعلين التنمويين والماهنين الجمعويين، وكل الهيئات إلى المساهمة في التنمية البشرية المستدامة، والعمل على الصيانة والحفاظ على الموروث الثقافي، والعمل على تجسيد مشاريع مشتركة تعود بالنفع على سكان الحوض. وحب، أخيرا أن يدعو المجالس المنتخبة بالمجال الترابي للحوض إلى العمل على إنشاء مجموعة من الجماعات في إطار تضامني أملا في تقريب الإدارة إلى المواطنين.

ذلك موجز ما قيل في الندوة. وهناك مواقف أخرى أوصى المشاركون بتوسعيها من ذلك الاهتمام بالحفريات لكشف النقاب عن تاريخ حوض كير والحفاظ على التراث المعماري والذاكرة الجماعية المحلية والمرافعة الدؤوبة من أجل التنمية والمطالبة بإحداث

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=376199&r=0&cid=0&u=&i=0&q=